Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):521-538
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.27

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring and analyzing the impact of trade openness on economic growth in Iraq for the period (2000-2022)*

Researcher: Haroun Rasho Fares Al Rashkani[(1)], Por. Dr.. Saad Mahmoud Al-Kawaz[(2)]
University of Mosul- College of Administration and Economics[(1)(2)]
(1) haronnrasho@gmail.com (2) saad_mahmood@uomosul.edu.iq

Key words:
trade openness, foreign trade, economic growth.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***27 Jul. 2023***
Accepted	***12 Aug. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Researcher: Haroun Rasho Fares Al Rashkani
University of Mosul
College of Administration and Economics

Abstract:
Measuring and analyzing the impact of trade openness on economic growth in Iraq for the period (2000-2022), as the research aimed to analyze the reality of the evolution of the impact of trade openness on economic growth in Iraq during the research period, as the research was based on the hypothesis that there is an uncontrolled causal relationship between trade openness And economic growth, the Autoregressive Time Lapse Model (ARDL) was used, as it was applied to time series for each of the gross domestic product, trade openness, total foreign trade, population, inflation, and the interest rate. Perhaps the reason for this is due to the fact that the Iraqi economy is a rentier economy that relies on oil as a source of direct income, and thus more trade openness on the export side. on goods imported into Iraq.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):521-538
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.27

قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2022)*

الباحث: هارون رشو فارس الرشكاني
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد
haronnrasho@gmail.com

أ.د. سعد محمود الكواز
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد
saad_mahmood@uomosul.edu.iq

المستخلص

قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000- 2022)، إذ هدف البحث إلى تحليل واقع تطور مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للعراق خلال مدة البحث، إذ استند البحث إلى فرضية أنه توجد علاقة سببية غير منضبطة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)، إذ طبقت على سلاسل زمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وإجمالي التجارة الخارجية والسكان والتضخم وسعر الفائدة، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: ان الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً في الناتج المحلي الإجمالي ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي معتمداً على النفط كمصدر لدخله المباشر وبالتالي انفتاحاً تجارياً أكثر في جانب الصادرات، وتوصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع مصادر الإنتاج والتصدير في العراق، وكذلك اتباع سياسة دعم الانتاج المحلي من خلال فرض رسوم الكمركية على السلع المستوردة للعراق.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

تعد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي أحد اهم المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي وهناك نقاش مستمر في أوساط المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار، فبالإضافة الى مختلف نظريات ونماذج التجارة الدولية، وتم اللجوء إلى عدد من الدراسات الإحصائية والتجريبية لدعم أو رفض قضية " التجارة الحرة فمن جهة، دافعت مختلف المدارس الفكرية منذ عهد الاقتصادي آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر على التجارة الحرة، بالتركيز على المكاسب المستمدة منها. ومن جهة أخرى، المعارضين للتجارة الحرة قدموا حججاً مضادة في الأدبيات الاقتصادية، و أوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية في الواقع، ويعتقد المتفائلون بالتجارة الحرة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، تحقيق وفورات الحجم، تسهيل نشر المعرفة، تعزيز التقدم التكنولوجي، وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، وكذلك تعمل العلاقات التجارية على تحفيز تفاعل الأفراد مع القنوات الأخرى للاتصال التي تؤدي إلى التعلم الواسع لطرق الإنتاج، تصميم المنتجات، الطرق التنظيمية، وشروط السوق على ذلك، يمكن للبلد الذي يقوم باستيراد السلع الجديدة أولا، أن ينتجها بنفسه ثانياً، وأن يقوم بتصديرها في نهاية المطاف على هذا الأساس، تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في العراق.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

مشكلة البحث:

ما طبيعة ومدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2000-2022).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل واقع تطور مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للعراق خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الاتية: توجد علاقة سببية غير منضبطة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

منهج البحث:

يستخدم البحث النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لتحليل الظاهرة محل البحث من خلال إجراء التحليل القياسي الذي يؤدي إلى تفسير ووصف الظاهرة وتحليلها، ومن ثم الوصول لتفسير العلاقة بين كلاً من الانفتاح التجاري بما يشمله من متغيرات اقتصادية مختلفة من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لوصف تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك من خلال استخدام البيانات المأخوذة من جهات الاختصاص، بالإضافة للبيانات **المنشورة والأبحاث العلمية، وقد تم بناء نموذج قياسي كمي لدراسة هذه العلاقة .**

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تشمل فترة الدراسة المدة الزمنية (2000- 2022)
الحدود المكانية: العراق.

الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات في الادبيات الاقتصادية التي تناولت جوانب متعددة للانفتاح الاقتصادي وتأثيرهُ على قطاعات الاقتصاد الوطني فضلاً عن التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد والنمو الاقتصادي، فيما يلي عرض لأهم الدراسات المحلية وكالآتي:

1. **دراسة (سعدون، عبد الوهاب ذنون، سنة 2020) الموسومة: قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام انموذج (ARDL) خلال المدة (1980-2019)**، والتي هدفت الى قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة السابقة منطلقاً من فرضية فحواها وجود علاقة تأثير إيجابي معنوي لمتغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لتركيا أثناء تلك المدة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الى جانب المنهج الكمي القياسي للوصول أهدافها، فضلاً عن استخدام اختبار السببية بين متغيرات الأنموذج ومن ثم تقدير أنموذج (ARDL) الذي يعطي أفضل التقديرات بين النماذج الأخرى، وبيّنت نتائج الدراسة حسب اختبار الانموذج بوجود علاقة تأثير إيجابية معنوية للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي التركي خلال تلك الفترة وأيضاً أظهرت النتائج قيمة المرونة التي بلغت (0.76) موجبة ومعنوية من الناحية الإحصائية باحتمالية بلغت (0.000) مما يدل على معنوية تأثير متغير الانفتاح التجاري في النمو

الاقتصادي، وكذلك أن قيمة المرونة اشارت الى أن النمو الاقتصادي سيرتفع بنسبة (76%) كلما تضاعف الانفتاح التجاري.

2. **دراسة (منى، بورويس، سنة 2020) الموسومة: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (1990-2018)**، والتي هدفت الى اظهار أهمية الدور الذي يلعبهُ الانفتاح التجاري ومدى تأثيرهُ على النمو الاقتصادي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجزائر بعد تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية وذلك من خلال اجراء دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال السابقة، توصلت الدراسة الى أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقاً لاختبار فيشر وبذلك فهي تتوافق مع الواقع في كثير من الظواهر التي تستجيب آنياً لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، كذلك وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعد الفائدة فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.17) وحدة، في حين إن معدل التضخم تربطهُ علاقة عكسية مع المتغير التابع كون ارتفاع معدل التضخم يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم التكاليف الامر الذي يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار مما يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما سعر الصرف لا يؤثر على النمو الاقتصادي بسبب التدهور المستمر لقيمة الدينار المحلي مما يؤدي الى ارتفاع قيمة الاستيرادات وانخفاض قيمة الصادرات، بالإضافة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري وأيضاً تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي.
3. **دراسة (Baah, et al, 2022) الموسومة: تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: حالة غانا ونيجيريا**، والتي هدفت إلى تحديد آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في غانا ونيجيريا باستخدام بيانات لوحة من 1998 إلى 2017، وتضمنت الدراسة الانفتاح التجاري والتضخم والتبادل الحقيقي والاستثمار كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، حيثُ استخدمت هذه الدراسة المربعات الصغرى العادية المجمعة (OLS)، والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، واختبار Hausman مع بيانات اللوحة للوصول إلى النتائج، وتم إجراء اختبار Hausman للإشارة إلى النموذج المناسب للدراسة، وتشير النتيجة إلى أن نموذج التأثير العشوائي مناسب للدراسة، أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي يؤثران إيجابًا وبشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي باستخدام التأثير العشوائي. في المقابل، ليس للتضخم والاستثمار تأثير كبير على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج تقدير الأثر العشوائي، أشارت الدراسة إلى عدم وجود تغاير في المرونة وعدم وجود نتائج ارتباط ذاتي في البيانات، لذلك، توصي الدراسة بأن تنفذ حكومات هذه البلدان تدابير وسياسات لإدارة سعر الصرف الحقيقي وآثار التجارة لحماية النمو الاقتصادي، فيما يتعلق بالتضخم، يمكن لحكومات هذه البلدان اتخاذ تدابير لكبح جماح التضخم والسيطرة عليه لأن ارتفاع التضخم له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

مما تقدم يتبين ان دراستنا اختلفت عن الدراسات السابقة في المدة الزمنية وعينة الدراسة التي شملت، وتميزت عنها بالجانب التحليلي للبيانات والمعلومات المأخوذة من مصادرها الرسمية وللسنوات الحديثة (2020 و 2021 و 2022) فضلا عن أنها تميزت عنها بالجانب الكمي القياسي بأخذ نماذج قياسي وفق الاختبارات القياسية .

المحور الأول: الجانب النظري والمفاهيمي للانفتاح التجاري

أولاً: مفهوم الانفتاح التجاري

ظهر هذا المصطلح في أوائل السبعينات من القرن العشرين والذي يعد من المصطلحات الحديثة في الاقتصاد التي نالت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والكتاب لذلك تعدد وجهات النظر

حول إيجاد مفهوم موحد ودقيق للانفتاح التجاري، إذعّرفهُ صندوق النقد الدولي على إنهُ تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، ويعني الانفتاح على تدفقات المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من جميع القيود والصعوبات التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (Issa and Ismail, 2018, 249)، مجموعة من الأفكار التي توضح كثافة الاستيرادات والصادرات وعرضها الى الأسواق الدولية مع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بغية الاعتماد الأكبر على تحرير قنوات التجارة بجميع اشكالها ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني (Al-Mawla et al., 2021, 180)، هو تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المتحايدة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفية الجمركية المرتفعة، فضلاً عن تحويل القيود الكمية الى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (Raqani and Qadour, 2022, 13).

ثانياً: أهمية الانفتاح التجاري

تنبع أهمية الانفتاح التجاري في كونها تمثل استراتيجية سياسية واقتصادية، كما تكمن في العلاقة التي تربط الانفتاح مع النمو الاقتصادي وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين ان تحرير التجارة يؤثر على مؤشر النمو الاقتصادي بشكل ايجابي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، ويمكن بيان هذه الاهمية من خلال النقاط التالية(Mehrara & Javad, 2016, 100) و (Raqani and Qadour, 2022,14).

1. يمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية تستخدمها البلدان على المعاملات الخارجية لتحقيق اغراضها الاقتصادية والسياسية ولتنفيذ أهدافها الداخلية مثل حماية الصناعات الجديدة والناشئة من المنافسة الشديدة وأيضاً تمكّن البلد من الاستفادة من مزايا البلدان الأخرى.
2. يعمل أيضاً على إزالة الحدود وتقريب المسافات بين البلدان الخارجية، أي ان لم يكن لديها اسطول كبير لنقل المنتجات يكون لديها أيدي عمالة رخيصة ووفيرة او يكون لديها سياحة كبيرة تدر عليها العملة الصعبة وهذه الميزة النسبية فضلاً عن بعض العوامل التي تؤدي الى زيادة جودة المنتجات والخدمات.
3. تشير النظرية الاقتصادية والملاحظات التجريبية الى ان التوسع في الصادرات الصناعية سيزيد من النمو الاقتصادي، حيثُ تم تقديم الجوانب المفيدة من خلال زيادة استغلال الإمكانيات والقدرات وفرات الحجم ويؤدي الى نمو عالي في الدخل المحلي وبالتالي زيادة الميزانية.
4. له تأثير كبير وحاسم على النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز قطاع الصناعي الذي يشكل مكانة كبيرة للبلدان، حيثُ تتسبب الصادرات في التدفقات الوافدة الى البلد من الاحتياطيات الأجنبية والتي من خلالها يصبح الاقتصاد يعمل بشكل مستدام.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الانفتاح التجاري

هنالك مجموعة من العوامل او العناصر التي تعرقل حرية الانفتاح التجاري سواء كان في الدول المتقدمة او النامية، ومنها (Al-Dulaimi, 2022, 18):

1. **رأس المال:** ويقصد به كل من سعر الخصم الذي يشجع على انتقال رؤوس الأموال في حال كانت نسبة الخصم المنخفضة، وأيضاً سعر الفائدة الحقيقي التابع لمعدل الفائدة المرتفع لانتقال الأموال، فضلاً عن سعر الصرف الذي يساعد على زيادة الطلب على رأس المال من الدول

الأخرى والذي ترتفع قيمتهُ عالميا، ويزداد حجم التبادل والحواجز على الاستثمار في هذه البلدان.

2. **الأيدي العاملة:** ان انتقال الأيدي العاملة الماهرة يؤثر على الانفتاح التجاري من حيثُ الندرة المطلقة والندرة النسبية للأفراد، واختلاف درجات مهاراتهم على المستوى العالمي، فضلاً عن تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول والذي يؤدي الى الاختلاف في الأجور، وكذلك الاختلاف في مستوى الحضارة والمعيشة مثل هجرة الفلاحين للحصول على الأموال وأيضاً العوامل السياسية تؤثر عليها في حال الحروب التي تنعكس على القدرة الشرائية سلبياً.
3. **التكنولوجيا:** وتعّد إحدى الطرق والوسائل الجيدة التي تساعد على زيادة الإنتاج من خلال اختراع آلات جديدة للتخلص من انتقال ونقص الأيدي العاملة، حيثُ توفر التكنولوجيا الكثير من الوقت والجهد التي تساعد على تقليل التكاليف والإنتاج بجودة عالية مما يكون له تأثير واضح في الانفتاح التجاري، وأيضاً هناك عوامل أخرى مؤثرة كالإنتاج الاقتصادي، ظهور المنظمات الدولية، الدول الحديثة وغيرها.

المحور الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

عرف بعض الاقتصاديين التجارة الخارجية بأنها الصادرات والاستيرادات الملموسة (السلع)، والصادرات والاستيرادات غير الملموسة (الخدمات), وكما تشمل على عوامل الإنتاج مثل العمالة و السياحة و الهجرة وتنقل الأفراد بين دول العالم وايضاً حركة رؤوس الأموال والقروض بين دول العالم المختلفة، وكذلك الحقوق التكنولوجية والملكية الفردية نتيجة توسع التبادل التجاري تقع خارج الحدود الجغرافية الدولية (Mahmoud & Al-Kawaz, 2021, 308)، تبادل السلع الرأسمالية والخدمات عبر الحدود أو الأقاليم الدولية, وتمثل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان(Imide,et,al.,2022,1)، هي جميع السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية التي تتاجر بها البلدان مع بعضها البعض، وتشمل جميع أنشطة بيع وشراء السلع المنتجة في الدولة والخدمات المقدمة ورأس المال الذي تم إنشاؤه خارج حدود البلدان البلد, ولكن في أضيق معانيها يتم التعبير عنها على أنها المعادل المالي للواردات والصادرات (Kocatürk,2022,2).

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

تنبع اهميتها من وجود اختلافات غير متوازنة في الفرص والموارد الطبيعية والظروف الجغرافية المختلفة بين البلدان والنقاط التالي توضح اهمية التجارة الخارجية (Muhammad & Nasrat, 2022, 8):

1. زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التخصص في السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية وتنافسية، وبالتالي زيادة مستوى الدخل القومي، الأمر الذي ينعكس بدوره في رفع مستوى الرفاهية (Nashour, 2020, 222)
2. التجارة الخارجية هي منفذ لتبادل الفائض من الانتاج المحلي , عندما يتجاوز كمية الانتاج المحلي احتياجات السوق (Hajij et al., 2020, 513).
3. تعمل على التقريب الدول والمجتمعات من بعضها البعض, وتوسيع آفاق التنمية في مجال نقل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي من شأنها أن تسهم في تنمية اقتصادات الدول النامي(Kocatürk,2022,2).
4. أن اهمية التجارة الخارجية في الدول النامية تعتبر وسيلة مباشرة لتوطيد العلاقات الدولية حيث أنها تربط دول العالم ببعضها البعض وتساهم في تقديم العديد من المنتجات والخدمات بأسعار منخفضة بالاعتماد على مبدأ التخصص, ويدعم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من

الأسواق الجديدة للمنتجات مما يؤدي إلى رفع مستوى رخاء المجتمع وكما تعتبر هذه التجارة من المؤشرات المهمة في قياس قدرة الدول على المنافسة وتسويق المنتجات للأسواق العالمية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تعددت العوامل التي اثرت في التجارة الخارجية هي كما يلي (Al-Jubouri & Al-Azzawi, 2017, 224-225):

1. التفوق النسبي في بعض الصناعات وزيادة الكفاءة في إنتاجها، وكلما تميزت دولة ما بالتفوق النسبي والكفاءة العالية في بعض الصناعات فإن سوف يدعم ميل هذه الدول نحو التخصص العالي والتوسع في هذه الصناعة وزيادة صادراتها في هذا المجال.
2. تكاليف النقل وسيولة المواصلات ان الدولة التي تتمتع بمواصلات جيدة وبتكاليف منخفضة مقارنه بالدول الأخرى فأنها ستزيد من حجم تجارتها. يعد عدم وجود حواجز مصطنعة بين البلدان مثل الرسوم الجمركية وأنظمة الحصص ,من بين الأنظمة التي تستخدمها الدول المختلفة لتقييد الواردات وإعاقة التجارة الخارجية وتقليل من حجمها (Sabaa, 2015, 8).
3. الشركات متعددة الجنسيات: يمثل نشاط التداول بين هذه الشركات وفروع التابعة لها جزءًا كبيرًا ومتزايدًا من إجمالي التجارة ، نظرًا لأهميتها المضافة في نقل رأس المال والتكنولوجيا بين البلدان ، لم تعد عملية تصنيع البضائع تتم في بلد واحد ، بل تتم عن طريق إنتاج أجزاء منها من قبل شركات لها مزايا نسبية أو مالكة للتكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه الاجزاء المطلوبة من المنتج.(Khudair & Abdullah, 2018, 333 – 334)
4. اختلاف في الأذواق والآراء حول المنتجات : في بعض الأحيان توجد أنواع كثيرة من نفس المنتج وعدة أنواع من السيارات من نفس الحجم وأحيانًا من نفس الطراز ، وأنواع مختلفة من المشروبات الغازية، وفي كثير من الحالات تقوم الدول بتصدير بعض العلامات التجارية واستيراد أخرى في نفس الوقت، والتي يخلق ظاهرة تسمى (interatrade) لنفس المنتج.
5. الانشطة اللوجستية : تعتبر الأنشطة اللوجستية أيضًا أحد العوامل التي تؤثر على التجارة الخارجية , تؤثر طرق النقل البحري والبري والجوي والسكك الحديدية وأنشطة النقل المماثلة والأنشطة التجارية التي تحدث داخل الدولة وخارجها على التجارة الخارجية.

المحور الثالث: الجانب النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو مقاييس أخرى للدخل الإجمالي يتم الإبلاغ عنها عادةً على أنها المعدل السنوي للتغير في "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Al- Al-Hamdani et al., 2021, 473-490)، أما النمو الاقتصادي فهو عملية أكثر مما هو هدف وهو استراتيجية، وقد يفهم النمو الاقتصادي، كذلك والتنمية الاقتصادية إنهما شيء واحد لكن لا يتشابهان، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادات المتتالية التي تحدث للناتج القومي الإجمالي لمدة زمنية طويلة التي يصاحبها تغيرات ملموسة في المتغيرات الاقتصادية المتعددة، الذي يؤكد على المؤشرات الكمية للتقدم الاقتصادي كزيادة معدل الدخل الفردي ومضاعفة الدخل القومي وزيادة حجم الصادرات (Hamad et al., 2021, 65-85).

وعرفه الاقتصاديين بأنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار

وحسب رأي الاقتصادي A.Silem فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة المستمرة والحقيقية في مؤشر الأداء الاقتصادي الذي يعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تمكن من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد وتوقع الأداء المستقبلي (Matouk Belattaf, 2010:7)، وهو الزيادة في متوسط نصيب

الفرد أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (Hammadi, 2023, 259-279).

ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي

1- الناتج المحلي الاجمالي

تأتي الاهمية الاساسية للناتج المحلي الاجمالي لأنه يعد مؤشراً رئيسياً لتحديد التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية، أي يكشف عن الرخاء او الركود في الاقتصاد المعني، وانه يشخص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الاخرى من حيث التأخر او التطور في كفاءة النمو، وأن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، ويشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد، وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية (Mustafa, 2011, 156).

2- طريقة الدخل

تهتم هذه الطريقة بجمع العوائد المتحققة للأفراد والمنشآت المساهمة في الانتاج ويمكن تقدير هذه العوائد بالدرجة الأولى من المعلومات المستقاة لغرض تخمين ضريبة الدخل بالنسبة للأفراد والمنشآت ويجب أن يضاف الى هذا المجموع العوائد المتحققة من مصانع ومنشآت القطاع العام. ويستثنى من ذلك المدفوعات التحويلية مثل أعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها لتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج، (Hoshyar, 2005, 103).

3- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

وهو من المؤشرات الذي ساد في السبعينات لقياس المستوى المعاشي والتقليل من درجة فقر المواطنين وبالتالي قياس التنمية من خلال تسليط الضوء على مدى قدرة المجتمع على استثمار امكانياتة وموارده الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية وفي زيادة معدلات التنمية البشرية حيث أن المعادلة السابقة تمثل مؤشر على مستوى النمو الاقتصادي او الرفاهية الاقتصادية ومعياراً للتفرقة بين الدول الغنية والفقيرة، كما يعد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً مهما للنمو الاقتصادي، وهو من المقاييس الجيدة والمهمة التي تحدد مستوى النمو داخل البلد، ويبين هذا المؤشر قوة الطلب المحلي، ومستوى الاستهلاك وفي الوقت نفسه فهو عامل مهم لقياس الأجور التي يحصل عليها الفرد، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد داخل البلد في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلاً عن عدالة التوزيع (Al-Shaibi, 2008: 25).

4- طريقة الانفاق

وفق هذه الطريقة يتكون الناتج المحلي الاجمالي من:

- قيمة السلع والخدمات التي تستهلكا العائلة وهي (الانفاق الاستهلاكي الخاص).
- . قيمة السلع الاستثمارية الانفاق الاستثماري الخاص).
- قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة (الانفاق الحكومي).
- صافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات - الواردات).

ايضا ان هذه الطريقة تمكننا من حساب الدخل القومي حسب تكلفة عوامل الانتاج (Hoshyar, 2005, 69).

5- طريقة القيمة المضافة

تهتم هذه الطريقة بجمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة، وتعتبر هذه الطريقة من أدق وأفضل الطرق في تقدير الدخل القومي وذلك للوفرة النسبية للإحصائيات والبيانات الخاصة بالقطاعات الرئيسية المنتجة في الاقتصاد. الا انها لا تخلو من المشاكل ومنها مشكلة الحساب المزدوج ولتجنب هذه المشكلة يتم تقدير الانتاج على أساس القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل انتاج السلعة (Ismail, 1999, 69).

المحور الرابع: العلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المحور الى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي فضلاً عن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وكالاتي:

أولاً: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يعّد معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي مهم جداً من اجل تحديد ومعرفة معدلات النمو في البلدان الداخلية او الخارجية، حيثُ إن السببية التي تحدث من الانفتاح التجاري الى النمو الاقتصادي، تعني ان النمو قد تحقق في شكل تعلم خارجي الى جانب زيادة التجارة وبالتالي فأن فرضية النمو الذي يقودهُ التصدير يدعى الى ان تكون صحيحة ويمكن التحقق من النتيجة عن طريق زيادة كل من الإنتاجية والصادرات من وفورات الحجم، فضلاً عن إنشاء استثمارات جديدة وتؤدي الى زيادة في العمالة والأجور، وبالتالي ستزيد الدول من انفتاحها الخارجي من خلال تقليل او إزالة الحواجز امام الصادرات والواردات. كذلك، من الممكن ان تكون السببية من النمو الى الانفتاح التجاري لأن إزالة الإنتاجية تقلل من تكاليف انتاج الوحدة التي تؤدي بدورها الى زيادة الصادرات مما يعني زيادة النمو بدرجة ملحوظة في اقتصاد البلد عن طريق الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري، وجهد البحث والتطوير وينبغي على هذه البلدان استغلال مواردها بشكل أمثل لزيادة وارداتها (Akilou, 2013, 151).

ثانياً: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصادي Denis أول من تطرق الى دور الصادرات في النمو الاقتصادي في عام 1940 من خلال مقاله المنشور آنذاك، من ثم جاءت بعده محاولة Nerkesa لإثبات ان للصادرات علاقة بالنمو الاقتصادي المتحقق بالدول المنتجة للمواد الخام. فضلاً عن الاقتصادي Robert Emery الذي أوضح في دراسته في عام 1967 ان الشواهد قوية على وجود علاقة تأثير إيجابية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي، ألا وهي تأثير مباشر ومتبادل أكثر من تأثيرها السلبي حيثُ أن الصادرات لها دور إيجابي، وتعتبر عاملا رئيسا وزيادتها تبعث ارتفاعاً شاملا في نمو القطاعات الاقتصادية، وكذلك أوضح الاقتصادي Balassa والعديد من الاقتصاديين في عام 1971 من خلال البحوث والدراسات ان نمو الصادرات ذي ارتباط وثيق الناتج المحلي الإجمالي، وان الدول التي تسجل نموا في ذلك الناتج هي التي تسعى جاهدة الى زيادة مستوى صادراتها، في حين كانت دراسة Lawaence & Weinstien في العام 1999 توضح ان الدول التي تميل الى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل اسرع ويترافق بزيادة كبيرة في نمو واردات هذه الدول (Ben Saha, 2011, 42).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):521-538
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.27

المحور الخامس: تحليل نتائج التقدير للأنموذج القياسي

إنَّ الأنموذج الاقتصادي القياسي بصيغته العامة والمطلوب تقديره ثم تحليل نتائجه في مدة الدراسة ويأخذ الأنموذج الشكل الآتي:

$$LogY = f(Log\ X_1, LogX_2\ , Log\ X_3\ , LogX_4, LogX_5) + ei$$

إذ إنَّ:

$LogY$: لوغاريتم المتغير التابع ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

$Log\ X_1$: لوغاريتم المتغير المستقل الأوَّل ويمثل بمؤشر الانفتاح التجاري .

$LogX_2$: لوغاريتم المتغير المستقل الثاني ممثلاً بإجمالي التجارة الخارجية.

$Log\ X_3$: لوغاريتم المتغير المستقل الثالث ممثلاً بعدد السكان.

$LogX_4$: لوغاريتم المتغير المستقل الرابع ممثلا بالتضخم.

$LogX_5$: لوغاريتم المتغير المستقل الخامس ممثلاً بسعر الفائدة.

ei: المتغير العشوائي وهو يشمل جميع المتغيرات غير الظاهرة في الأُنموذج أَو التي لم تؤخذ في الأنموذج، الَّتي لو تم استخدامها فإنَّها سوف تؤثر في الأُنموذج[1].

البيانات ومصادرها:

جُمعت بيانات عينة الدراسة المتمثلة بالمتغيرات المستقلة والتابعة في أَنموذج الدراسة عن طريق بيانات السلاسل الزمنية، ومصادر هذه البيانات مواقع رسمية حكومية وغير حكومية عديدة منها: منشورات البنك الدولي (World Bank Data)، وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) تم الاعتماد عليها واستخدامها في أَنموذج الدراسة.

اولاً: اختبار جذر الوحدة : للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة تم استعمال اختبار فليبس بيرون ،(PP) ، وكانت النتائج على وفق الآتي؛ إذ تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتبين أن المتغيرات ساكنة في الفرق الأوَّل في كل من الاختبار ((Unit Root Test Table (PP) وإنها مستقرة عند الفرق الأوَّل سواء بوجود حد التقاطع (With Constant) أم حد التقاطع واتجاه عام (Trend & With Constant) وهذا استناداً إلى قيمة Prob أقل من (5%) التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانيَّة تطبيق أنموذج ARDL، أنظر الجدول (1) ادناه:

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة في العراق

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level						
		LOG Y	LOG X1	LOG X2	LOG X3	LOG X4
With Constant	t-	-0.8834	-1.5977	-1.0965	-1.0013	-0.7272
	Prob.	***0.7845***	***0.4755***	***0.7092***	***0.7450***	***0.8280***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-	-1.6861	-1.4373	-1.8325	-1.6350	-0.8043
	Prob.	***0.7411***	***0.8360***	***0.6722***	***0.7630***	***0.9565***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-	1.2804	-1.0554	1.1926	5.9241	-0.0353
	Prob.	***0.9470***	***0.2587***	***0.9379***	***1.0000***	***0.6649***
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						

[1] تم أخذ اللوغاريتم للطرفين لأن وحدات القياس مختلفة بين المتغيرات الداخلة في الانموذج القياسي.

		LOG d(Y)	LOG d(X1)	LOG d(X2)	LOG d(X3)	LOG d(X4)
With Constant	t-	-4.6812	-5.9807	-8.0227	-10.0762	-5.1250
	Prob.	0.0008	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-	-6.7714	-6.6236	-6.7104	-10.5647	-5.9151
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-	-6.7008	-6.7010	-6.6466	-10.6585	-5.8772
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.						

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12).

* بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة تم تقسيم البيانات الى بيانات نصف سنوية بالاعتماد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12).

من الجدول أعلاه يتضح أن المتغيرات لم تكن مستقرة عند الفرق الأصلي ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول.

ثانياً: تمثيل السلسلة الزمنية:

يتم رسم السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة في العراق، وكما مبين أدناه إذ يتضح عبر اتجاه السلسلة الزمنية بأنها غير مستقرة، أنظر الشكل (1) أدناه:

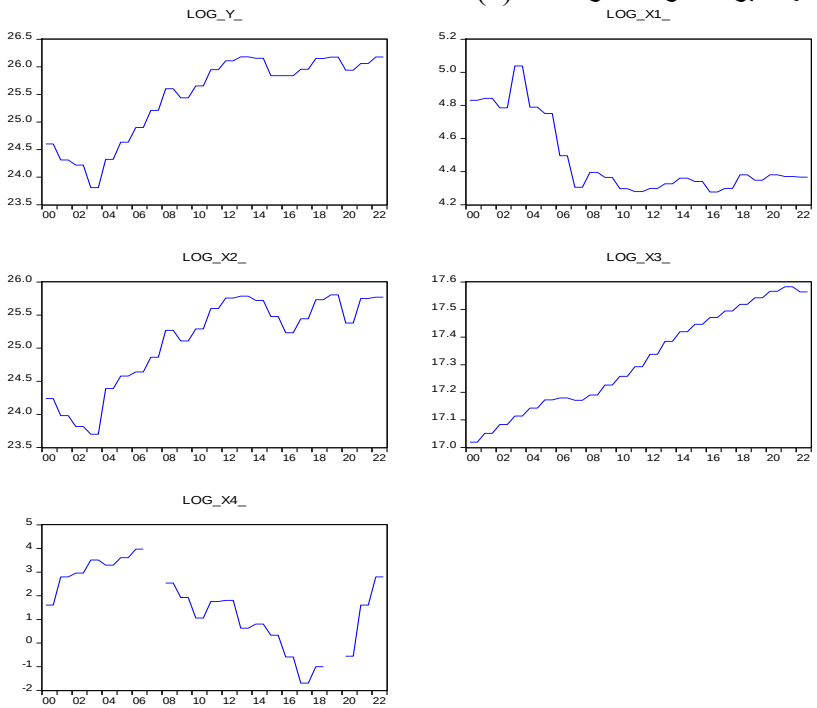

الشكل (1) الاتجاه الزمني لمتغيرات الدارسة في العراق للمدة (2000- 2022)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج البرنامج الاحصائي EViews 12.

ثالثاً: نتائج تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL لبيانات العراق.

بعد تقدير أنموذج التكامل المشترك على وفق منهجية ARDL تبين أن الاختبارات الإحصائية تشير الى جود الانموذج المقدر عبر معامل التحديد المعدل R^{-2} ، إذ توضح أن الانموذج يفسر (95 %) من التغيرات في المتغير التابع (الدخل القومي) نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة، وأن (1 %) بسبب المتغيرات الأخرى خارج الانموذج، كما تتضح جودة الانموذج حسب اختبار (F) وبمستوى معنوية (0.05) ، أنظر الجدول (2):

الجدول (2): نتائج تطبيق أنموذج ARDL لبيانات العراق

Dependent Variable:LOG (Y)				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2001S1 2022S2				
Included observations: 40 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOG_X1_ LOG_X2_ LOG_X3_ LOG_X4_				
Fixed regressors: C @TREND				
Number of models evalulated: 243				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
LOG_Y_(-1)	0.353981	0.102713	3.446299	0.0017
LOG_X1_	-0.456102	0.135207	-3.373371	0.0020
LOG_X2_	0.679344	0.059299	11.45623	0.0000
LOG_X2_(-1)	-0.285162	0.104046	-2.740734	0.0101
LOG_X2_(-2)	0.150241	0.058602	2.563764	0.0154
LOG_X3_	-0.292039	0.575436	-0.507509	0.6154
LOG_X4_	-0.017715	0.013135	-1.348700	0.1872
C	9.779148	9.428814	1.037156	0.3077
@TREND	0.005692	0.007652	0.743825	0.4626
R-squared	0.995416	Mean dependent var		25.46244
Adjusted R-squared	0.943231	S.D. dependent var		0.774704
S.E. of regression	0.058829	Akaike info criterion		-2.633246
Sum squared resid	0.107287	Schwarz criterion		-2.253248
Log likelihood	61.66492	Hannan-Quinn criter.		-2.495851
F-statistic	841.5181	Durbin-Watson stat		1.679388
Prob(F-statistic)	0.000000			
Note :p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12)

رابعاً: إختبار العلاقة التوازنية الطويل الاجل (التكامل المشترك)

يبين الجدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك، إذ بلغت قيمة (F) الإحصائية (9.52%) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.97%) وعند مستوى (5 %) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3): اختبار علاقة التكامل المشترك في العراق

(Bound Test Approach)				
Test Stat	**Value**	**Sign.**	**I(0)**	**I(1)**
F-stat	9.52	10%	2.68	3.53
K	4	5%	3.05	3.97
		2.5%	3.4	4.36
		1%	3.81	4.92

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12).

من نتائج الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

العلاقة القصيرة وطويلة الاجل: بعد إجراء اختبار التكامل المشترك وجود علاقة قصيرة وطويلة الاجل، وكانت النتائج على النحو التالي:

ـ العلاقة قصيرة الاجل:

- اظهرت النتائج ان الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً في الناتج المحلي الإجمالي ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي معتمداً على النفط كمصدر لدخله المباشر وبالتالي انفتاحاً تجارياً أكثر في جانب الصادرات (عيسى وإسماعيل، 2018، 246- 262)، وهذا يعني أن زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري تؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.45- %) وعند مستوى معنوية (5%).
- أظهرت النتائج بأن التجارة الخارجية تؤثر طردياً في الناتج المحلي الإجمالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، أي أن زيادة وحدة واحدة من التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بمقدار (0.67) مليار دولار وعند مستوى معنوية (5%).
- يرتبط السكان بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي وانه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، أي أن زيادة السكان بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.292039-) ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون أن الزيادة في السكان تؤدي إلى حدوث إشكالات في الناتج المحلي وبالتالي تقليل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة عكسية وغير معنوية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي أي أن زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.017-%).

ـ العلاقة طويلة الاجل:

- أظهرت نتائج ان الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً في الناتج المحلي الإجمالي ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي معتمداً على النفط كمصدر لدخله المباشر وبالتالي انفتاحاً تجارياً أكثر في جانب الصادرات (عيسى وإسماعيل، 2018، 246- 262)، وهذا يعني أن زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري تؤدي الى إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.76- %) وعند مستوى معنوية (5%).
- أظهرت النتائج بأن التجارة الخارجية تؤثر طردياً في الناتج المحلي الإجمالي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، أي أن زيادة وحدة واحدة من التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بمقدار (0.84) مليار دولار وعند مستوى معنوية (5%).
- يرتبط السكان بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي وانه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، أي أن زيادة السكان بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي

بمقدار (0.45-) ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون أن الزيادة في السكان تؤدي إلى حدوث إشكالات في الناتج المحلي وبالتالي تقليل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة عكسية وغير معنوية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي أي أن زيادة التضخم بمقدار وحدو واحدة سيؤدي إلى إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.027-).

الجدول (4): نتائج العلاقة قصيرة وطويلة في العراق للمدة (2000- 2022)

Dependent Variable: D(LOG_Y_)				
Method: ARDL				
Sample : 2000S1 2022S2				
Included observations: 40				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 0)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
C	9.779148	9.428814	1.037156	0.3077
@TREND	0.005692	0.007652	0.743825	0.4626
LOG_Y_(-1)*	-0.646019	0.102713	-6.289520	0.0000
LOG_X1_**	-0.456102	0.135207	-3.373371	0.0020
LOG_X2_(-1)	0.544423	0.112614	4.834414	0.0000
LOG_X3_**	-0.292039	0.575436	-0.507509	0.6154
LOG_X4_**	-0.017715	0.013135	-1.348700	0.1872
D(LOG_X2_)	0.679344	0.059299	11.45623	0.0000
D(LOG_X2_(-1))	-0.150241	0.058602	-2.563764	0.0154
*p-value incompatible with t-Bounds distribution. ** Variable interpreted as Z = Z(-1)+D(Z).				
Levels Equation Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
LOG (X1)	-0.706020	0.238632	-2.958615	0.0059
LOG (X2)	0.842736	0.083369	10.10852	0.0000
LOG (X3)	-0.452060	0.870131	-0.519531	0.6071
LOG(X4)	-0.027422	0.018355	-1.494010	0.1453
@TREND	0.008811	0.011423	0.771325	0.4464
EC = LOG(Y) - (-0.7060*LOG(X1) + 0.8427*LOG(X2) - 0.4521*LOG(X3) -0.0274*LOG(X4)				

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12).

رابعاً: الاختبارات التشخيصية: ويتم بالاختبارات الاتية:

أ- مشكلة الارتباط الذاتي: بسب أختبار (LM) وإحصائية (F-Test) أظهرت النتائج عدم معنويتها ولذا نرفض فرضية وجود مشكلة أرتباط ذاتي، أنظر الجدول (5) أدناه:

جدول (5): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.168957	Prob . F(2,29)	0.3249
Obs* R-squared	2.984135	Prob. Chi-Square	0.2249

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12).

ب- مشـــكلة عـــدم تجـــانس التبـــاين: بحســـب أختبـــار (Breusch-Pagan-Godfrey) وإحصائية(F-Test) أظهرت النتائج عدم معنويتها ولذا نرفض فرضية وجود عدم تجانس التباين، أنظر الجدول (6) أدناه:

جدول (6): نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.974905	Prob . F(8,31)	0.4734
Obs* R-squared	8.040613	Prob. Chi-Square	0.4295

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews.12).

الاستنتاجات

1- تلعب سياسة الانفتاح التجاري دوراً هاماً في تطوير وتحسين الطاقات الإنتاجية وذلك من خلال استيراد المواد الأولية والسلع والوسيطة التي تُساهم في النمو الاقتصادي، بالمقابل فإن نمو الصادرات يعمل على تطوير القدرة التنافسية للسوق المحلية ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

2- بالرغم من الانفتاح التجاري الكبير للعراق على العالم الخارجي إلا أنه ما زال يعاني من أحادية التصدير ومشاكل التبعية للريع النفطي.

3- اظهرت النتائج ان الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً في الناتج المحلي الإجمالي ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي معتمداً على النفط كمصدر لدخله المباشر وبالتالي انفتاحاً تجارياً أكثر في جانب الصادرات (عيسى وإسماعيل، 2018، 246- 262)، وهذا يعني أن زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري تؤدي الى إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.45 - %) وعند مستوى معنوية (5%).

4- يرتبط انخفاض مستوى الكفاءات التنافسية في بيئة الاقتصاد العربي بحالة جميع المنظمات والمؤسسات التكنولوجية التي تضمن معدلات نمو اقتصادي عالية ، لذلك لا تزال معظم الدول العربية مبنية على قاعدة موارد طبيعية وغير قادرة على التحرك نحو الإنتاج من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المتزايدة.

المقترحات:

1. زيادة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع مصادر الإنتاج والتصدير في العراق، وكذلك اتباع سياسة دعم الانتاج المحلي من خلال فرض رسوم الكمركية على السلع المستوردة للعراق.
2. تغير هيكل الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والكمالية للسلع إنتاجية او وسيطة للاستفادة منها في القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما قطاع النفط والغاز والزراعة والصناعة
3. تسهيل التبادلات التجارية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية. مع التأكيد على حماية الصناعات الناشئة في العراق ومنع عمليات الإغراق السلعي وبما يخدم المنتج المحلي.
4. السيطرة على حركة رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل للمحافظة على المنافع الاقتصادية ومحاربة الفساد لرفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي".

المصادر:

1- Akilou, A., (2013), "Is there a causal relationship between trade openness and economic growth in the WAEMU countries?", International Journal of Economic and Financial, 5(6.)

2- Al-Dulaimi, Reem Saeed Shihab, (2022), "Analyzing and Measuring the Impact of Trade Exchange between Iraq and Iran on Economic Growth Rates in Iraq for the Period 2005-2020," Master's Thesis in Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Iraq.

3- Al-Hamdani, Saad Nouri Nass, Said Ali Zahra, Jellab, 2021, International capital flows and their impact on the economic growth of Algeria during the period (1990-2018), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah., No. 2, Part 2, 473-490

4- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

5- Al-Issa, Nizar Saad Al-Din, Kataf, Ibrahim Suleiman, 2006, Macroeconomics, Dar Al-Hamid, Amman.

6- Al-Jubouri, Saad Salih Issa and Al-Azzawi, Ali Faris Manea, (2017), "Analysis of the Impact of Changes in Dollar Exchange Rates on Iraq's Foreign Trade for the Period (2005-2015)", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (3), No. (39).

7- Al-Mawla, Sobhi Abdel-Ghafour and Hammad, Saad Abdel-Karim, Shalal, Ammar Abdel-Hadi and Fajr, Hemin Salman, (2021) "The Impact of Trade Openness on the Balance of Payments in Iraq: An Empirical Study Using the ARDL Model for the Period (2004_2019)", Journal of Business Economics Issue (2), Part 1.

8- Al-Shaibi, Ahmed Saddam Abdul-Sahib (2008), The Impact of Foreign Direct Investments on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council Countries, Arab Horizons, Volume 114, Federation of Chambers of Commerce and Industry in the United Arab Emirates, Emirates Research and Documentation Center.

9- Ben Saha, Mostafa, (2011), "The Impact of Non-oil Export Development on Economic Growth in Algeria, Case Study of Small and Medium Enterprises", Master Thesis, University Center in Ghardaia, Institute of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Algeria.

10- Birendra Bahadur Budha, 2012, Demand for money in Nepal AN ARDL Bounds testing Approach NRB Working paper, NRB /WP/ 12.

11- Ghazal, K.N., Qasim, R.S., & Sabah, O.H., (2021), "Impact of Globalization on Agricultural Foreign Trade of Selected Developing Countries (1995-2017)", Iraqi Journal of Agricultural Sciences, Vol(52),No (5), 1254-1266

12- Hajij, Omar Abdullah Muhammad and Muhaimid, Hamoud Saad and Mahmoud, Muthanna Mayouf, (2020), "Analysis of the contribution of the creative economy to global foreign trade for the period 2002-2015," Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (16), Issue (Special) Part Two.

13- Hamad, Mukhaif Jassem, Abdullah, Kailan Ismail, Ali, Jamal Hussein, 2021, External debt and its impact on economic growth in Tunisia for the period (1990-2017) using the joint integration approach, Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah., Issue (2) c 1, 65- 85.

14- Hammadi, Mustafa Fadel, 2023, Measuring and analyzing the relationship between oil revenues, government spending, and economic growth, "OPEC as a model," Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 4, Number 5, 259-279.

15- Hoshyar, Maarouf, 2005, Macroeconomic Analysis, First Edition, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, Amman.

16- Imide, I.O., Osadume, C.R., & Ikubor, O.J., (2022), "Foreign Trade and National Security Strategies in Nigeria: A Theoretical Perspective", JOURNAL OF EMERGING TRENDS IN MANAGEMENT SCIENCES AND ENTREPRENEURSHIP, 4(1), 457 -471

17- Ismail, Chaabani, 1999, Introduction to Development Economics, Dar Houma, Algeria.

18- Issa, Saad Saleh and Ismail, Attia Muhammad, 2018, Measuring the impact of trade openness on economic growth in Iraq for the period (2003-2016) using the ARDL model, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Volume 3, Number 43.

19- Khudair, Munim Ahmed and Abdullah, Abdullah Muhammad, (2018), "The Impact of Some Macroeconomic Variables on Foreign Trade in Iraq for the Period (2001-2016)", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (3), Issue (43) .

20- Kocatürk, Y., (2022), "Dış ticaret ve doğrudan yabancı yatırımların analizi: Seçili Balkan ülkeleri üzerine bir analiz", Master's thesis, Trakya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.

21- Mahmoud, Qutayba Maher and Al-Kawaz, Saad Mahmoud, (2021), "Economic Measurement of the Impact of Foreign Trade on Environmental Development for Selected Developed Countries for the

Period (1990-2019)", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (17), Number (54.(.(

22- Matouk Belattaf, (2010), Economic Development, Office Des Publications Universities', Alger.

23- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).

24- Mostafa, Ahmed Hamed Radwan (2011), Competitiveness as a Mechanism of Economic Globalization and its Role in Supporting the Public Growth and Development in the World, I, Al-Dar Al-Jami`ah Publishing House, Egypt.

25- Muhammad, Gharaysa and Nosrat, Hossam El-Din, (2022), "The Impact of the Covid-19 Crisis on Foreign Trade," a master's thesis in commercial sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Martyr Hama Lakhdar University in El-Wadi.

26- Nashour, Hayam Khazal, 2020, The reality of foreign trade in the Iraqi economy for the period (2010-2016) and its future prospects, Gulf Economic Magazine, Issue 43.

27- Raqani, Zainab and Kadour, Ashwaq Bin (2022), "The Impact of Monetary Policy on Trade Openness: An Econometric Study," Algerian Journal of Economic Development, Al-Jelda (9), Issue (1).

28- Sabaa, Hakima, (2015), "Mechanisms for Financing Foreign Trade in Light of Exchange Rate Fluctuations", Master Thesis, Martyr Hama Lakhdar University in El-Wadi, Algeria.